المجلس التنفيذي يدعو الحكومة السورية للتدخل ضد التهديدات التركية

«الخارجية» الروسية: بحثنا مع الرئيس السوري تشكيل اللجنة الدستورية

الرئيس السوري خلال لقائه مع الوفد الروسي

المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

عواصم – «وكالات»: كشفت وزارة الخارجية الروسية، عن إجراء الرئيس السوري، بشار الأسد، الأربعاء، مباحثات مع وفد روسي رفيع المستوى حول مهمة تشكيل اللجنة الدستورية السورية، وإطلاق عملها.

وجاء في بيان للخارجية الروسية، نقلته وكالة نوفوستي، «جرت مناقشة تطور الأحداث في سوريا وحولها بالتفصيل. وتم تركيز الاهتمام على مهمة تشكيل اللجنة الدستورية السورية بأسرع ما يمكن وإطلاق عملها، تنفيذا لقرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254».

وأكدت الخارجية الروسية، أن اللقاء شارك فيه المبعوث الخاص للرئيس الروسي، لشؤون التسوية السورية، الكسندر لافرينتييف، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرجي فيرشينين.

وضم الوفد الروسي مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع.

من ناحية أخرى وصلت تعزيزات عسكرية للجيش التركي، إلى ولاية كليس الحدودية مع سوريا.

وذكرت وكالة الأناضول التركية الرسمية للأنباء، عن مصدر لم يتم الكشف عن هويته بسبب قيود على التحدث لوسائل الإعلام، أن قافلة التعزيزات تضم شاحنات محملة بالدبابات والمدافع، إلى جانب مركبات عسكرية، وصلت قضاء «البيلي»، وسط تدابير أمنية.

وتهدف تلك التعزيزات المستقدمة من وحدات عسكرية مختلفة إلى تعزيز قدرات الوحدات العسكرية على الحدود مع سوريا.

تأتي التعزيزات عقب إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في وقت سابق من يوم الأربعاء، أن «بلاده ستبدأ عملية عسكرية في شرق الفرات في سوريا في غضون أيام قليلة».

وسوف تكون هذه العملية الثالثة لتركيا في سوريا، عقب عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون في مارس عام 2016 ويناير عام 2018على التوالي، التي تستهدف وحدات حماية الشعب الكردية شمال سوريا.

من جهة أخرى دعا المجلس التنفيذي، في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الحكومة السورية، إلى التدخل ضد التهديدات التركية باجتياح شمال سوريا، وإعلان النفير العام في الشمال السوري.

وقال المجلس في بيان له: «ندعو الحكومة السورية إلى أن تتخذ الموقف الرسمي ضد هذا التهديد، لأن (الرئيس التركي رجب الطيب) أردوغان يريد أن يحتل جزءاً من سوريا، وهذا يعني اعتداء على السيادة السورية».

واستنكر المجلس التنفيذي تصريحات وتهديدات أردوغان «العدائية ضد مناطقنا، وأنه منذ بداية الأزمة السورية يحاول أن يقتطع أجزاء من سوريا ويلحقها بتركيا، وهدف أردوغان ليس شمال وشرق سوريا، وإنما يستهدف وحدة التراب السوري».

وتابع أنه «في الوقت الذي تلفظ داعش أنفاسها الأخيرة في دير الزور، يحاول أردوغان عبر تهديداته باجتياح سوريا، أن يخفف عنها ويطيل من حياتها، أيضا هدف الدولة التركية، هو ضرب النسيج الاجتماعي السوري، وحالة التعايش المشترك والتآخي بين مكونات الشعب السوري في شمال وشرق سوريا؛ لأنه يعتبر ذلك تهديدا لمصالحه وطموحاته التوسعية».

وأعلن المجلس التنفيذي «النفير العام في شمال وشرق سوريا، وندعو كل السوريين الشرفاء للوقوف صفا واحدا ضد السياسات الاستعمارية للدولة التركية، واليوم هو يوم تكريس كل طاقاتنا في سبيل حماية أرضنا وعرضنا وشعبنا، يجب أن نعمل بكل ما في وسعنا من أجل أن نحافظ على وحدة أراضينا ووحدة وأخوة شعوبنا».

وحدات حماية الشعب: أي هجوم تركي سيؤثر سلباً على المعركة ضد الـ «دواعش»

وناشد المجلس المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة والتحالف الدولي، ضد داعش «بأن يتخذ موقفاً ضد مخططات أردوغان العدوانية هذه، لأنه خرق للقانون الدولي، وأنه حالة احتلال، وهو ضرب بالمواثيق الدولية عرض الحائط. وندعو الدول للمشاركة في حلف الناتو بأن تقف ضد سياسات أردوغان، كونه يناقض مبادئ الحلف، حيث يستهدف منطقة لا تشكل أي تهديد أمنيا عليه».

وقالت مصادر في المعارضة السورية إن «الجيش التركي وفصائل المعارضة أرسلت تعزيزات عسكرية إلى مناطق شرق الفرات».

وقالت المصادر: «إن مئات من الجنود الأتراك والجيش الحر وصلت إلى مدينة اقجا قلعة جنوب ولاية أورفا للمواجهة لمدينة تل أبيض وكذلك مقابل مدينة رأس العين في محافظة الحسكة».

وكان الرئيس التركي قال في خطاب له الأربعاء، إن «عملية عسكرية تنطلق خلال يومين تستهدف مدينة منبج وعين العرب وتل أبيض ورأس العين وصولا أدى مدينة القامشلي، في ريف الحسكة الشمالي لطرد مسلحي حزب العمال الكردستاني.

من جانب آخر ردت وحدات حماية الشعب الكردية الأربعاء على تهديدات أنقرة بشن هجوم جديد في شمال سوريا منبهة إلى أن أي عملية تركية ستؤثر على المعركة ضد تنظيم داعش.

ووحدات حماية الشعب الكردية، المكون الأبرز في قوات سوريا الديموقراطية التي تخوض مع واشنطن حملة ضد تنظيم داعش في هذا البلد، ذكرت أيضا بأن الولايات المتحدة لديها «التزامات» تجاه الأكراد.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أعلن الأربعاء أن بلاده ستنفذ في غضون أيام عملية جديدة في سوريا ضد المقاتلين الأكراد المدعومين من الولايات المتحدة، ما يهدد بتوتر أكبر في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة.

وعن التهديدات التركية، صرح المتحدث الرسمي باسم وحدات حماية الشعب نوري محمود لفرانس برس في مدينة القامشلي «تتزامن التهديدات للمرة الثالثة مع تقدم قواتنا ضد الإرهابيين وهذه المرة مع دخول قواتنا إلى هجين بدأ إردوغان بتهديد مناطقنا».

وهجين من آخر المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في الشرق السوري قرب الحدود العراقية.

وأضاف محمود «إذا تم أي هجوم على مكتسباتنا من أي جهة كانت، سيتم اتخاذ التدابير الدفاعية وبدون شك إن حدث أي هجوم على شمال سوريا سوف يؤثر بشكل مباشر على معركة هجين وسوف تعود تلك القوات التي تحارب في هجين للدفاع عن مناطقها وعوائلها وهي من أولوياتها، والتهديدات التركية كانت سببا في إيقاف الحملة مرتين».

وتابع «في حال تعرضنا لأي هجوم سوف نتخذ حق الدفاع المشروع عن مناطقنا وسوف نقاوم حتى النهاية».

وقال المتحدث أيضا «لأمريكا ودول التحالف التزامات تجاه شمال سوريا، ونقاط المراقبة على الحدود كانت ضمن هذه الالتزامات وهي لأجل الانابات أن الأمن التركي غير مهدد».

وحققت قوات سوريا الديموقراطية بدعم أمريكي تقدما داخل هجين أبرز البلدات الواقعة ضمن الجيب الأخير الذي يسيطر عليه تنظيم داعش في شرق البلاد، وفق ما قال أحد قياديها الأسبوع الماضي.

وتشن هذه القوات المؤلفة من فصائل كردية وعربية، منذ 10 سبتمبر هجوما بدعم من التحالف الدولي بقيادة واشنطن لطرد التنظيم من هذا الجيب الواقع في ريف دير الزور الشرقي بمحاذاة الحدود العراقية. ويدافع التنظيم بشراسة عن المنطقة وأبرز بلداتها هجين والسوسة والشعفة.

عدوى السترات الصفراء تنتقل إلى الأردن

متظاهرون في أحد شوارع إربد الأردنية

عمان – «وكالات»: أغلق ناشطون في شمال الأردن، مساء الأربعاء، طريقا بإطارات السيارات المشتعلة والحجارة، احتجاجاً على قرارات اقتصادية للحكومة.

وارتدى الناشطون، الذين أغلقوا طريقاً في لواء الطيبة بالمحافظة، سترات صفراء على غرار احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا.

وقال أحد المشاركين في الوقفة إن هذا الاحتجاج يأتي لإرسال رسالة للحكومة، مفادها أن المواطن لم يعد يحتمل الظروف الاقتصادية خاصة بعد قانون ضريبة الدخل.

ويرفع القانون حد الإعفاءات للأفراد إلى 14 ألف دولار، والأسر إلى 28 ألف دولار لعام 2019، ليصبح 7ر12 ألفا للأفراد و 4ر25 ألفا للأسر، اعتبارا من عام 2020

ويعفي نفقات الأسر على الصحة والتعليم، بحد أقصى 4500 دولار اعتبارا من عام 2020، فضلاً عن إعفاء إضافي لذوي الإعاقة بقيمة 3000 دولار لكل حالة.

ويرى المواطنون هذا القانون الجديد الذي خفض الاعفاءات بنحو 6 آلاف دولار، إنه استهداف لجيوبهم.

ومن المقرر أن تشهد منطقة الدوار الرابع قرب رئاسة الوزراء وقفة احتجاجية احتجاجا على القانون.

وتأتي الوقفة عقب يومين من لقاء مجموعة من الناشطين برئيس الوزراء عمر الرزاز في لقاء، قالت الحكومة إنه للحوار مع الحراك الشعبي.

وكان الرزاز أرسل لدعوة 30 شخصية من شخصيات الحراك، امتنع عدد منهم عن الحضور.

ونشرت مواقع محلية أن الرزاز قال بحضور الناشطين إن الحكومة تدرك معاناة المواطن، وتأثير الأوضاع الاقتصادية عليه، مؤكدا على أن الأردن يمر بظروف استثنائية يجب على الحكومة مواجهتها.

الحكومة الفلسطينية تحمل إسرائيل مسؤولية التصعيد

رام الله: الاحتلال يحاصر بناية سكنية بحثاً عن منفذي عملية عوفرا

الشرطة الإسرائيلية تعتدي على فلسطينيين في باب الأسباط بالقدس

الأراضي المحتلة – «وكالات»: جدد جيش الاحتلال الإسرائيلي، اقتحام مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، واعتقلت فلسطينيين الذين يُعتقد بمشاركتهما في عملية إطلاق النار على مستوطنين إسرائيليين في مستوطنة عوفرا.

وقالت مصادر فلسطينية، إن جيبات محملة بعشرات الجنود الإسرائيليين اجتاحت حي عين مصباح، وسط مدينة رام الله، وحاصرت بناية سكنية واعتقلت مواطنين اثنين، وهما شقيقين من عائلة البرغوثي.

وأطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي، النار على سيارة يستقلها مواطن فلسطيني قرب قرية كوبر شمال مدينة رام الله، ما أدى لإصابة مواطن فلسطيني، اعتقله جيش الاحتلال الإسرائيلي فيما بعد.

وذكر الهلال الأحمر الفلسطيني، أن مواطنا واحد على الأقل أصيب في اقتحام قوات جيش الاحتلال لمدينة رام الله، مساء الأربعاء.

وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، إنه «تمت تصفية المنفذ الرئيسي لعملية عوفرا بعد محاولته الفرار واعتقال آخر، وإن القوات الخاصة والجيش تحاصر منزلا يعتقد أن بقية الخلية فيه»، لكن المصادر الفلسطينية لم تشر لاستشهاد أي فلسطيني خلال هذه العملية.

وذكر موقع «والاه» العبري أن قائد الضفة الغربية في جيش الاحتلال، يشرف شخصيا على العملية العسكرية في رام الله، والتي أكد أنها مستمرة.

من ناحيتها حملت حكومة الوفاق الوطني، الاحتلال الإسرائيلي، المسؤولية عن التصعيد الخطير ضد الشعب الفلسطيني وقيادته ومقدساته وأرضه وممتلكاته، وطالبت المجتمع الدولي بتوفير الحماية للفلسطينيين، وبالعمل الجاد لوقف اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه.

وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، أمس الخميس، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة يوسف المحمود، إن «سلطات الاحتلال تواصل حصار واقتحام المدن والبلدات والمخيمات والقرى وملاحقة أبناء شعبنا في الضفة الغربية. كما تواصل حصارها لقطاع غزة للسنة 12 على التوالي».

وشدد على أن المجتمع الدولي يتحمل جانباً من المسؤولية في عدوان الاحتلال ومستوطنيه، بصمته على الممارسات والاعتداءات، التي تعتبر خرقا وتجاوزا للقوانين والشرائع الدولية.

من جانب آخر قال مسعفون فلسطينيون إن «المئات من مواطني قطاع غزة شاركوا، الأربعاء، 12 ديسمبر في جنازة طفل يبلغ من العمر أربع سنوات فارق الحياة بعد إصابته بشظايا إسرائيلية خلال احتجاج على الحدود الأسبوع الماضي.

وحمل مشيعون جثة الطفل، أحمد أبو عايد، ملفوفة بالعلم الفلسطيني، فيما نثر آخرون الورود خلال الجنازة في مدينة خان يونس بجنوب غزة.

وأظهرت لقطات لرويترز من احتجاج، يوم الجمعة، 7 ديسمبر مسعفا يحمل طفلا إلى مستشفى ميداني على مقربة من الحدود بعد إصابته.

وقال ياسر أبو عايد، والد الطفل المتوفى، والذي أصيب بجرح في ساقه، إنهما «كانا وسط 100 محتج آخرين على بعد نحو 300 متر عن السياج عندما فتحت القوات الإسرائيلية النار».

وذكرت وزارة الصحة في القطاع الذي تديره حركة المقاومة الإسلامية، حماس، أن «أكثر من 220 فلسطينيا قتلوا برصاص القوات الإسرائيلية في الاحتجاجات الحدودية التي تطالب برفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع الساحلي منذ أن بدأت في مارس.

وقال الجيش الإسرائيلي، إنه فعل «كل ما يمكن لتفادي إيذاء الأطفال» واتهم حماس بتعريض حياة المدنيين للخطر من خلال تنظيم الاحتجاجات.

من ناحية أخرى أعلن مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور، عن اقتراب إنجاز مذكرة رسمية احتجاجية على تهديدات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال الرئيس محمود عباس، واقتحام قبة الصخرة في القدس، والاعتداء على المؤسسات الوطنية، لا سيما وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا».

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية اليوم الأربعاء عن منصور قوله إنه «سيتم توجيه المذكرة إلى رئيس مجلس الأمن، ومن ثم إلى مجلس الأمن عبر الرئيس، ومنه إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة من قبل بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة، لمطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء كل ذلك».

وكشف عن اجتماع لمجلس السفراء العرب في نيويورك لتقييم تجربة مشروع القرار الأمريكي بإدانة المقاومة الفلسطينية، والذي فشل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك استعدادا لأية هجمة جديدة تقوم بها الإدارة الأمريكية ضد قرارات الأمم المتحدة.

ومن جانبه، حذر المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، خطيب المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين من تداعيات تحريض سلطات الاحتلال الإسرائيلي، على شخص الرئيس محمود عباس.

ووصف المفتي العام، في بيان صحفي هذه التهديدات بـ«الجريمة بحق رأس الشرعية الفلسطينية، ورمز سيادتها، والذي يقف صلبا أمام محاولات تمرير صفقة القرن المشبوهة»، مؤكدا أن سلطات الاحتلال تستهدف في مخططاتها العنصرية والفاشية كل ما هو فلسطيني.

وحمل حكومة الاحتلال والمستوطنين المسؤولية كاملة عن تأجيج الوضع في المنطقة بأكملها، الأمر الذي سيجرها إلى ويلات لا يمكن السيطرة عليها، وأدان الاقتحامات المتكررة للأراضي الفلسطينية والمؤسسات الحكومية، وعلى رأسها اقتحام وكالة «وفا»، مشددا على أن هذا الاعتداء يهدف إلى إسكات الصوت الفلسطيني الحر، الذي يكشف جرائم الاحتلال، ويفضحها أمام العالم.

وكما أدان اقتحام قوات الاحتلال لمسجد قبة الصخرة في المسجد الأقصى المبارك، وعمليات التفتيش داخله، ومنعها لموظفي المسجد والأوقاف الإسلامية من تنظيف الحجارة داخله، مؤكدا أن الممارسات بحق المقدسات الإسلامية تندرج تحت قائمة البلطجة واستعراض القوة، وهو اعتداء فاضح على أماكن العبادة، نرفضه ونشجبه ونحذر من عواقبه الوخيمة.